أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري
تطبيق نموذج بارو للفترة 2001–2011

د. القينعي عزالدين
جـامعــة البليـدة02

ملخص:

تعتبر برامجالإنفاقالعاممنأهمالأدواتالمساهمةفيتحقيقالنموالاقتصاديالذييعتبرالهدفالأكثرأهميةلدىالحكوماتلتحقيقالتوازنالاقتصاديوالرفعمنه ستوىالرفاهيةلدىأفرادالمجتمع .

من هذا المنظور، جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر الإنفاق العام بأنواعه على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة 2001– 2011، التي شهدت تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال برامج التنمية 2001– 2014.

وقد خلصت الدراسة المعتمدة على نموذج "النمو الداخلي" لـ (بارو– 1990)، إلىأن تأثيرالإنفاقالعامعلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل ضعيف ومحدود، والأمر نفسه فيما يخص نفقات التجهيز، ويعود سبب في ذلك لكون مصدر النمو الاقتصادي محصور في قطاع المحروقات. أما نفقات التسيير فهي تعد متغيرة غير معنوية إحصائيا، وغير مؤثرة اقتصاديا كونها لا تسهم بشكل واضح في النمو الاقتصادي.

الكلمـات المفتاحيـة :الإنفـاق العـام، نفقـات التجهيـز، نفقـات التسـيير، النـاتج المحلـي الإجمـالي، النمـو الاقتصادي .

ABSTRACT

Les Programmes de dépenses publiques est l'un des outils les plus importants pour contribuer à la croissance économique, ce qui est l'objectif le plus important des gouvernements pour atteindre l'équilibre économique et élever le niveau de bien–être des membres de la société.

Dans ce contexte Cet étude d'analyser l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique a long terme en Algérie pendant la période 2001– 2011,ou l'état suivi une politique de développement expansionniste,A travers les plans et programmes de développement des périodes 2001–2014. de (barro – 1990), et conclu que l'impact des dépenses "Croissance endogène " Cet 'étude basé sur model publiques sur la croissance économique dans le cas de l'Algérie est faible et limité a long termes, par rapport aux ressources financières allouées ont été dépensées, et même ca ce qui concerne le budget d'équipement, et la raison du fait que les secteurs contribuant à la croissance globale et en particulier des hydrocarbures. Le budget de fonctionnement set une variable non signifiait statistique, et l'impact économique nul car la participation au taux de Croissance Pa clair.

Les mots clés :les dépenses publiques, budget d'équipement, budget de fonctionnement, produit intérieur brut, la croissance économique.

المقدمة :

تتفق مختلف النظريات الاقتصادية على أهمية الإنفاق العام في عملية النمو الاقتصادي، على اعتبار أنه محدد رئيسي من محددات الطلب الكلي. حيث يؤكد **رام** (1986) بأن القطاع العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص، كما أن **أشاور** (1990) يشير إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي، أما **أليكسيو** (2009) في دراسة له حول سبعة دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة 1995- 2005، فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يوافقه ما جاء به من قبل **أشاور** (1990) .

أما دراسة التي قام بها **بارو** (1990) حول دور الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، تعد من أبرز الدراسات التي تبين بأن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام ضرورة لابد منها قصد تشجيع القطاع الخاص المحلي منه والأجنبي.

وتعزيزا لهذا المسعى قامت الجزائر كغيرها من الدول بوضع خطط وبرامج استثمارية ضخمة، حيث ومع مطلع سنة 2001 قامت بانتهاج سياسة مالية توسعية في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة من العوائد البترولية، تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، تبعه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)، أين كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج تحسين معدلات النمو الاقتصادي . وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المشكلة على النحو الآتي :

كيف يؤثر الإنفاق العام بأنواعه على النمو الاقتصادي؟

والإجابة على هذا السؤال يمر عبر الإجابة على الفرضية التالية:

« هناك علاقة طردية وقوية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي المحقق في الجزائر للسنوات 2001- 2011 » . وهذه الفرضية الرئيسية تنبثق منها فرضية فرعية، هي : «هناك علاقة طردية بين كل من نفقات التجهيز والتسيير والنمو الاقتصادي المحقق في الجزائر للسنوات 2001- 2011 » .

1: التحليل النظري لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي :

1-1: مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام :

يرتبط مفهوم الإنفاق العام أساسا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وانعكس هذا التطور في كافة أدوات السياسة المالية في الدولة، حيث يبن هذا التطور التغيرات التي حدثت على فكرة الدولة، فبعد أن كان نشاط الدولة ينظر إليه على أنه مجرد استهلاك لجزء من الناتج المحلي، أصبح ينظر إليه على أنه يحول جزءا من هذا الناتج من فئة إلى أخرى . وعليه، كيف يمكن تعريف الإنفاق العام ؟ وما هي تصنيفاته في الاقتصاد الجزائري؟ . وهذا تحديدا ما سوف نجيب عليهفي النقاط التالية.

أ- مفهومالنفقاتالعامة وتصنيفها:

تعرفالنفقاتالعامةبأنها " مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام ويقصد بها تحقيق منفعة عامة "[i] أو أنها " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة "[ii].

يتضح من هذين التعريفين للنفقة العامة أنه يتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان النفقة وهي : النفقة العامة مبلغ نقدي – النفقة العامة يقوم بها شخص عام – النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة .

ب– تصنيف النفقات العامة في الجزائر:

يعبر الإنفاق العام عن حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أما تصنيفاته فبزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تنوع الإنفاق العام نتيجة تعدد أوجهه.

وعليه، تصنف النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري إلى قسمين: نفقات التسيير والتجهيز، ونفقات المصالح والنفقات التحويلية. وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

● **نفقات التسيير** : هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية[iii]. حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطة العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية[iv] .

● **نفقات التجهيز** : تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[v].

نستنتج مما سبق، أن نفقات التسيير هي نفقات غير منتجة غير أن بعضها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، أما نفقات التجهيز فهي بشكل عام نفقات منتجة إما بطريقة مباشرة (استثمار اقتصادي)، أو بطريقة غير مباشرة (استثمار اجتماعي).

● **نفقات المصالح والنفقات التحويلية** :

يقوم هذا التقسيم على أساس معيار المقابل للإنفاق الحكومي(العام)، حيث تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، أما النفقات التحويلية فهي تؤدي بدون مقابل مباشر وتمثل نوعا من العدالة في التوزيع الدخل الوطني، فقد أقر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية، حيث أصبح مقبولا أن يجرى الإنفاق الحكومي بدون مقابل من أجل أهداف التنمية الاجتماعية، كالمنح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الاجتماعي[vi].

ج– عواملنجاحعمليةترشيدالإنفاقالعام:

يقصد بترشيد الإنفاق العام " أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجهه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في أغراض المنفعة العامة "[vii]. أي أن ترشيد الإنفاق العام يرتكز على زيادة فاعلية الإنفاق العام بالقدر الذي يسمح للوصول إلى النتائج المخططة مع القضاء على مصادر

التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن، وعلى الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة وبأقل قدر ممكن من الإنفاق العام .

يتوقفنجاحعمليةترشيدالنفقاتالعامةعلىعديدالعوامل،نوردهافيالآتي[viii]:

- **تحديدالأهدافبدقة**:بمعنىتحديدأهدافواضحةودقيقةللبرامجالحكومية،سواءكانتأهدافطويلةأومتوسطةالأجل.
- **تحديدالأولويات**:فيظلمحدوديةالموارد،سيتعينعلىمنظومةالتخطيطالعموميةتحديدالمشاريعوالبرامجوفقسلمللأولوياتحسبدرجةإشباعهالحاجاتالأفرادالأكثرإلحاحا.
- **القياسالدوريلبرامجالإنفاقالعام**:بمعنىتقييممدىكفاءةوفعاليةأداءالوحداتوالأجهزةالحكوميةعندقيامهابتنفيذالبرامجوالمشاريع الموكلةإليها.
- **عدالةالإنفاقالعامومدىتأثيرهلمصلحةالفئاتالأضعف**:ينبغيعلىالدولةأنتسعىإلىتحقيقأكبردرجةممكنةمنالعدالةفيتوزيعالمنافع والخدماتالناتجةعنالنفقاتالعامة.والعدالةلاتعنيالتساويفيتوزيعالمنافعبينفئاتالمجتمع.
- **تفعيلدورالرقابةعلىالنفقاتالعامة**:منأجلالتأكدمنبلوغالنتائجالمرجوةمنالنفقاتالعامةوفقاللخططالتيتموضعها.

1-2: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي :

أ- مفهوم النمو الاقتصادي :

يقصد بالنمو الاقتصادي " الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن، وتقاس الطاقة الإنتاجية، إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج القومي الحقيقي، وهو ما يحققه الاقتصاد القومي من نمو خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة" [ix].

ويقصد به أيضا" تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي، بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الحقيقي، غير أن كثيرا من الاقتصاديين يستخدمون معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي والذي يساوي الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، للتعبير عن النمو الاقتصادي"[x].

يمكن التعبير عن النمو الاقتصادي بإحدى الطريقتين الآتيتين :

- **الطريقة الأولى** : نمو الناتج الوطني سواء أكان الإجمالي أم الصافي .
- **الطريقة الثانية** : نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وهو المقصود والأكثر تعبيرا،وتستخدم هذه الطريقة لقياس مستوى معيشة الأفراد .

غير أنه عادة ما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط والمتمثلفيالمعادلةالتالية:

(الدخلالحقيقيفيالفترةالحالية – الدخلالحقيقيفيالفترةالسابقة)

معدل النمو = ـــــ* 100

الدخلالحقيقيفيالفترةالسابقة

ينبغي عند قياس معدل النمو الاقتصادي التأكيد على ما يلي :[xi]

- الأخذ بعين الاعتبار أن يفوق هذا المعدل الزيادة في معدلات نمو السكان .

●ألا تكون الزيادة في معدلات النمو مجرد زيادة نقدية فحسب، وإنما ينبغي أن تكون حقيقية وذلك من خلال استبعاد معدل التضخم .

●ألا تكون الزيادة في الدخل مؤقتة أو ما يعرف بالنمو العابر والذي يشكل موجات عرضية بسبب زيادة حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع الأسعار أو عن عوامل أخرى مؤقتة، فلا بد أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

1-3: الإطار النظري لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي وفق نموذج بارو(1990 -Barro):

هناك جدل قائم في الأدب الاقتصادي حول أهمية ودور الإنفاق العام في الاقتصاد، فهناك من رأى أن الإنفاق العام بكل أشكاله، بصرف النظر عما إذا كان إنفاقا جاريا أو رأسماليا، له أثر سلبي في أداء النمو. ويستند هذا القول إلى وجهة النظر القائلة إن مركزية اتخاذ القرارات، وعدم وجود حافز للربح، وغياب المنافسة، وهو ما يتسم به النشاط الحكومي، يجعل النشاط الحكومي دائما أقل كفاءة من إنتاج القطاع الخاص، وبالتالي فإن أية زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في مجمله[xii].

وعلى النقيض من ذلك، يرى البعض الآخر أنه في معظم الاقتصاديات النامية لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضه، ويبقى الجدل الدائر حول ما إذا كان الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص مكملا للاستثمار العام أم أن الأخير يزاحم أو طارد للاستثمار الخاص[xiii].

فعلى عكس النظرية النيوكلاسيكية للنمو الخارجيالممثلةفيالنموذجالقانونيل (Solow,1956)أينتركزمسألةالنموالاقتصاديعلىميكانيزماكمرأسالمالوالتقاربنحوالوضعالمستقر،وهذاباعتبارالتقدمالتقنيعاملاخارجيافإنالنظرياتالحديثةللنموتفسرالنموالاقتصاديللمدىالبعيدعلىأنهمتأتيذاتيوذلكتحتفرضيةالمردوديةالمتزايدةللإنتاج . كماأنهذاالأخيريتحددبالسياساتالعموميةومجموعةعواملأخرى. ومنبينالنماذجالتيتعرّضتإلىذلكنذكرنموذج بارو (Barro, 1990) .

ويعد نموذج بارومنأبرزالنماذجالتيأعطتللدولةدورفيالنموالاقتصادي والذييبينأنالنشاطاتالحكومةهيمصدرللنموالداخلي (Croissance endogène)، حيثأنهيفترضأنالحكومةتشتريجزءامنالإنتاجالخاصوتستعملمشترياتهامنأجلعرضالخدماتالعموميةمجانابالمنتجينالخواص،الأمرالذييساعدالمؤسساتعلىالاستثمارأكثرلتحقيقالنمو[xiv]. من جهة أخرى يرى**بارو** أنهإذاكانالمستوىالحاليللدماأقلمنمستوىالحالةالمستقرةلناتجه،تكونهناكعمليةلحاق،والتيتحدثأساسامنخلالنقلالتكنولوجيا. وبهدفعزلالمحدداتالرئيسيةللنمو، يقومبارو بتحليلإحصائيدقيقلفروقالنموعبرمائةبلدتقريبامنذسنة 1965. والعواملالرئيسيةالتييقومبتحديدهاباعتبارهامساعدةعلىحدوثالنموهيمستوياتعاليةمنالتعليم،وصحةجيدة(مقاسةبالحياةالمتوقعة)،ونسبولادةمنخفضة،ونفقاترفاهيةحكوميةمنخفضة،وحكمالقانون،وشروطملائمةفيمايتعلقبالتجارة[xv].

وقد توصل بارو من خلال نموذجه المقترح إلى نتائج نوجزها في الآتي :

●أنالإنفاقالعامهومنتجوأنحجمالتدخلالعموميفيالاقتصاد g/y يكونفيحجمهالأمثلعندماتكونالإنتاجيةالحديةللإنفاقالعامتساوي1=dy/dg .

●قدر الحجمالأمثللتدخلالحكوميفيالاقتصادبواسطةالإنفاقالعمومي في حدود 30% من الناتج الداخلي الخام .

● تحديدالمعدلالأمثلللضريبة، الذي يجعل هناك تناسب مابين الإنفاق العمومي والإنتاج، مع العلم أن الزيادة الكبيرة في الضريبة تقلل منالحافزعلىالعملوبيطئفيزيادةالطلبالكليوبالتاليبعيقالنمو.

2- تشخيص وضعية الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2011:

بعد استعراض الجانب النظري لكل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، نقدم عرض موجز لمراحل تطور هما في الجزائر خلال الفترة 2001- 2011 .

2-1: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001- 2011:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مع مطلع هذه الألفية صحوة لا بأس بها مقارنة بالعقود الفارطة، حيث استقرت الأوضاع السياسية والأمنية وانتعشت أسعار النفط وهو ما مكن الحكومة من تسطير برامج تنموية بأغلفة مالية معتبرة يترجمها الاتجاه التصاعدي لمنحنى الإنفاق العام خلال هذه الفترة. مثلما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم01:هيكل الإنفاق العام وتطوره في الجزائر (2001- 2011).(الوحدة: مليار دج)

الإنفاق ومكوناته / السنوات	الإنفاق العام	نفقات التسيير	% نفقات التسيير	نفقات التجهيز	% نفقات التجهيز
2001	1306.2	948.8	72.64	357.4	27.36
2002	1550.6	1097.7	70.79	452.9	29.21
2003	1929.5	1141.7	59.17	787.8	40.83
2004	1888.9	1250.9	66.22	638.0	33.78
2005	2303.0	1255.3	54.51	1047.7	45.49
2006	3555.4	1439.5	40.49	2115.9	59.51
2007	3946.7	1652.7	41.88	2294.0	58.12
2008	4882.2	2363.2	48.40	2519.0	51.60
2009	5191.5	2573.7	49.58	2597.7	50.42
2010	6468.9	3446.0	53.27	3022.9	46.73
2011	8272.6	4291.2	51.87	3981.4	48.13

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:- قوانين المالية لسنوات الدراسة (2001- 2011) .

يتضح من خلال الجدول أعلاه الملاحظات التالية :

●التطور الكبير الذي عرفه الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2011، والمتزامن مع تحسن أسعار النفط.

●المنحى المتصاعد للإنفاق العام خلال هذه المرحلة تزامن مع تطبيق مخططين الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، و مباشرة تطبيق المخطط الثالث.

●باستثناء سنة 2004 التي عرفت تراجع طفيف في حجم الإنفاق. فإن باقي سنوات الفترة شهدت تزايد مستمر، حيث ارتفع حجم الإنفاق من 1306.2 مليار دينارجزائري سنة 2001إلى 3946.7 مليار دينارجزائري سنة 2007 ثم إلى 8272.6 مليار دينارجزائري سنة 2011. أي بزيادة إجمالية تقدر بنسبة 533.33%.

●شهدت السنوات من 2001 إلى 2005 ومن 2010إلى2011، سيطرة نفقات التسيير أينا وصلت إلى أقصى حد لها سنة 2001، في المقابل عرفت نفقات التجهيز أدنى مستويات لها.

أما خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009، عرفت نفقات التجهيز مستويات أعلى منفقات التسيير، وتزامنت هذه الفترة تطبيق برنامج دعم النمو الذي كان من محاوره التحكم في الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) .

لقد شرعت الجزائرمنذسنة 2001،فيانتهاجسياسة ماليةتوسعيةوذلك فيظلالوفرةفيالمداخيلالخارجيةالناتجةعنالتحسنالمستمرفيأسعارالنفط،وذلكعبر برامجالاستثماراتالعموميةالمنفذةأوالجاريتنفيذهاوالممتدةعلىطولالفترةمن 2001 إلى 2014، وقدتمثلتهذهالبرامجأساسافيمايلي:

أ :برنامجدعمالإنعاشالاقتصادي 2001– 2004 :

لقد شمل هذا البرنامج خمسة مجالات باستثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 07 ملايير دولار. تتوزع كالآتي:

الجدول رقم 02: التراخيص المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004).

القطاعات	القيمة المخصصة(مليار دج)	الأوزان النسبية (%)
دعم الإصلاحات	**47**	**8,95**
الفلاحة والصيد البحري	**65**	**12,38**
التنمية المحلية	**113**	**21,52**
الأشغال الكبرى	**210**	**40,00**
الموارد البشرية	**90**	**17,14**
الإجمالي	**525**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003-2004.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنميةالمحلية والأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت 323مليار دينار جزائري كما تم تخصيص ما نسبته 8,95% لدعم الإصلاحات الاقتصادية. لقد عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الإنفاق الاستثماري حيث تم تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش

الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار جزائري من الغلاف المالي المقدر بـ 525 مليار دينار جزائري التي تم تخصيصها لهذا المخطط[xvi].

ب : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009[xvii]:

جاء هذا البرنامج[xviii] في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار. وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم03 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.5**
تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.8**
تطوير تكنولوجيات الاتصال	**50**	**1.1**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، على الموقع:http://www.premierministre.gov.dz

ج : البرنامج الخماسي الثاني (برنامجتوطيدالنموالاقتصادي) 2010- 2014:

خصص لهذا البرنامج (المخطط الخماسي) قيمة مالية قدرت بـ 21.214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، مقسمة إلى شقين: 11.543 مليار دينار جزائري (أي 156مليار دولار) خصص لإطلاق مشاريع جديدة، و9.700 مليار دينار جزائري (أي 130 مليار دولار) خصص لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها(السكة الحديدية والطرق والمياه).

2-2: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2011:

لتتبع تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة الذكورة، نفضل تقسيم الفترة 2001- 2011 إلى مرحلتين كما يلي :

المرحلة الأولى : والتي غطت برنامج الإنعاش الاقتصادي والسنة الأولى من تطبيق برنامج دعم النمو، حيث استهدفأحدركائزالمربعالسحريلكالدور(النموالاقتصادي)،إذ بلغمتوسطنموهالسنويلفترة 2001-2005نسبة 4.86 %بالمقارنةمعفترة1996- 2000التيقدرفيهامتوسطهالسنوي بـ 3.17 %.

المرحلة الثانية : والتي غطت بقية فترة برنامج دعم النمو وبداية تطبيق برنامج توطيد النمو (البرنامج الخماسي)، حيث نجد أن معدل النمو الاقتصادي تراوح بين حد أدنى هو 1.4% وحد أقصى هو 3.4% وهي مستويات منخفضة نوعا ما إذا ما قرنت بالمجهودات المبذولة والإمكانيات المتاحة .

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو السنوية في الجزائر للفترة 2001- 2011 .

الجدولرقم04 : تطورمعدلاتالنموالحقيقيةخلالفترة 2001-2011 .

السنوات	ناتج المحلي الإجمالي(مليار دج)	ناتج الوطني الإجمالي (مليار دج)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2001	4227.1	9.4103	2.4
2002	4522.8	1.4348	4.7
2003	5252.3	3.5062	6.9
2004	6149.1	9.5895	5.2
2005	7562.0	9.7225	5.1
2006	8501.6	8180.4	2.0
2007	9352.9	9233.7	3.0
2008	11043.7	10963.9	2.4
2009	9968.0	9884.2	1.4
2010	11991.6	11985.5	3.4
2011	14519.8	14392.7	2.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- Office National des statistiques, les comptes économiques de 2000 à 2012, n ^{0} 640 juillet 2013.

بعد العرض السابق يتبادر مباشرة للأذهان التساؤل التالي : ما هو مصدر النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟ . والإجابةتكون من خلال تقديم الجدول الموالي مع التحليل.

الجدولرقم05 :تطورمعدلاتالنموالحقيقيةحسب القطاعات خلالفترة 2001-2011

معدلات النمو السنوات	معدلالنموخارجقطاعالمحروقات	معدلالنموفيقطاعالمحروقات	معدلنموالناتجالمحليالخامالحقيقي
2001	5	1.6 -	2.4
2002	5.2	3.7	4.7
2003	5.9	8.8	6.9
2004	6.2	3.3	5.2

2005	4.7	5.8	5.1
2006	5.6	2.5 –	2.0
2007	6.3	0.9 –	3.0
2008	6.1	2.3 –	2.4
2009	9.3	6 –	1.4
2010	6.2	3 –	3.4
2011	5.2	3.2 –	2.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

– Banque d'Algérie, Rapport annuel : Répartition sectorielle de la croissance du PIBréel,2011, P: 158.

- Banque d'Algérie, Rapport annuel : Répartition sectorielle de la croissance du PIB réel,2009, P: 203

- World Bank, People's democratic republic of Algeria a public expenditure review Assuring High Quality Public Investment, (In two volumes) Volume I : Main Text August 15, 2007, Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, Report No. : 36270 – DZ, P :24.

يتضح من الجدول أعلاه الملاحظات التالية :

●معدل النموالاقتصاديذو قيم متذبذبة خلال الفترة،وهو متغيرتابعللمحروقات، حيث يلاحظ أن معدل النمو عرف مستويات مرتفعة خلال الفترة 2002-2005 حين شهد معدل النمو في قطاع المحروقات معدلات نمو موجبة.

●عرفمعدلنموخارج قطاعالمحروقاتمستويات لابأس بها، في ظل البرامج الاستثمارية التي كانت الدافع الأساسي له، خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاع الزراعة .

3– قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001– 2011 :

نحاول من خلال هذه الدراسة، وبالاعتماد على نموذج بارو، قياس وتحليل إسهاماتالإنفاق العام وكل من نفقات التسيير والتجهيز في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر .

3– 1: قياس أثر الإنفاق العام (الكلي) على النمو الاقتصادي في الجزائر وفق نموذج بارو :

يعد نموذجالنموالداخليالذيجاءبه (Barro, 1990) أحد أبرز النماذج التي أولت اهتمام للدور الايجابي الذي يمكن أن يحدث في المدى الطويل عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بالاستعانة بدالة الإنتاجCobb-douglas.

بناءا على ما سبق، سوف تقوم هذه الدراسة بقياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2011، باستخدام نموذج النمو لـ بارو. ويمكنعندهاصياغةدالةالإنتاجكمايلي:

$$Y_t = A_t.K_t^{\alpha}.L_t^{\beta}.G_t^{\gamma}$$

حيث أن :Y: الناتج المحلي الإجمالي . A : الإنتاجية الكلية .K : رأس المال

L : العمالة .G : الإنفاق العام (الكلي)

وبإدخالاللوغاريتمعلىطرفيالعلاقةالسابقةنحصلعلى:

$$\text{Log } Y_t = \text{Log } A_t + \alpha . \text{Log}K_t + \beta . \text{Log}L_t + \gamma . \text{Log } G_t .$$

سوف نعتمد في تحديد معلمات المعادلة السابقة على البرنامج الإحصائي (Eviews4)[xix]، واستبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائيا، وذلك بالاعتماد على قاعدة البيانات الاسمية الموجودة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 06 : قاعدة البيانات الخاصة بنموذج بارو – حالة الجزائر للفترة 2001/2011–

(الوحدة: مليار دج)

***Gc	**Ge	*G	L	K	Y	
948.8	357.4	1306.2	6.228	273.7	4227.1	2001
1097.7	452.9	1550.6	6.890	291.1	4522.8	2002
1141.7	787.8	1929.5	6.684	332.5	5252.3	2003
1250.9	638.0	1888.9	7.798	391.3	6149.1	2004
1255.3	1047.7	2303.0	8.044	454.8	7562.0	2005
1439.5	2115.9	3555.4	8.868	482.5	8501.6	2006
1652.7	2294.0	3946.7	8.594	568.5	9352.9	2007
2363.2	2519.0	4882.2	9.146	623.9	11043.7	2008
2573.7	2597.7	5191.5	9.472	698.4	9968.0	2009
3446.0	3022.9	6468.9	9.735	712.9	11991.6	2010
4291.2	3981.4	8272.6	10.662	786.8	14519.8	2011

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

-- قوانين المالية لسنوات الدراسة (2001- 2011) .

– Office National des statistiques, les comptes économiques de 2000 à 2012, n ^{0} 640 juillet 2013.

– www.mf.gov.dz .

– www.ons.dz

– La Direction technique chargée des statistiques de la Population et del'emploi, « enquête emploi auprès des ménages 2011», Collections Statistiques N° 173, ONS 2012.

* تمثل قيمة (G) الإنفاق العام الكلي .

** تمثل قيمة (Ge) نفقات التجهيز .

*** تمثل قيمة (Gc) نفقات التسيير .

بعد العديد من المحاولات تم الوصول إلى التوليفة المثلى، والمؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، والتي نقدمها في الجدول الآتي :

الجدول رقم 07: نتائج تطبيق نموذج بارو على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2012.

Dependent Variable: LOG(Y)				
Method: Least Squares				
Date: 12/20/13 Time: 20:50				
Sample: 2001 2011				
Included observations: 11				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t–Statistic**	**Prob.**
C	3.765379	0.286855	13.12644	0.0000
LOG(L)	1.139429	0.476442	2.391537	0.0438
LOG(G)	0.347085	0.130887	2.651798	0.0292
R–squared	0.977002	Meandependent var		8.970088
Adjusted R–squared	0.971252	S.D. dependent var		0.409636
S.E. of regression	0.069455	Akaike info criterion		–2.269279
Sumsquaredresid	0.038592	Schwarz criterion		–2.160762
Log likelihood	15.48104	F–statistic		169.9249
Durbin–Watson stat	2.513817	Prob(F–statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews4.

وبذلك تكون معادلة الانحدار المقدرة على النحو التالي :

$$LOG(Y) = 3.765379 + 1.139429 * LOG(L) + 0.347085 * LOG(G)$$

$$(0.286855) \qquad (0.476442) \qquad (0.130887)$$

$F=169.92 R^2= 0.9770$ $\overline{R^2= 0.9712}$ $R = 0.9884$ D-W=2.51

أولا :اختبار فرضيات النموذج :

●إن المقدرة التفسيرية لهذا النموذج مرتفعة جدا، حيث أن حوالي 97.70% من التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغير في هذه المتغيرات السالفة الذكر.كما أن معاملات المعادلة تتمتع بمعنوية إحصائية وهي ذو مصداقية وفعالية عالية.

●في حين يظهر هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي من خلال اختبار دربن وطسن (D-W).

ثانيا :التحليل الاقتصادي:وبفحص نتائج هذا التقدير يتضح منه :

● **إن متغيرة رأس المال** لم تجتاز الاختبارات الإحصائية (لاتتمتع بمعنوية إحصائية) وهي غير مؤثر جوهريا أو بفاعلية في حجم الناتج المحلي الإجمالي .

● إن المتغيرات التي تؤثر جوهريا في حجم الناتج المحلي الإجمالي، والتي اجتازت الاختبارات الإحصائية هي : **حجم العمالة**، وهي تؤثر طرديا (الإشارة الموجبة) حيث أن زيادة حجم العمالة بوحدة واحدة يترتب عليه زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي بحوالي1.14 دينار جزائري. و**الإنفاق العام** وهو يؤثر طرديا ، وهذا ما توضحه الإشارة الموجبة في المعادلة المقدرة، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية (الفرضية المطروحة)، حيث أن زيادة حجم الإنفاق العام بواحد دينار جزائري يترتب عليه زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.35 دينار جزائري.

والنتيجة أن الإنفاق العام يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي في الآجال الطويل، ولكن بوتيرة ضعيفة ومحدودة تقل عن تأثير العمالة .

2-3: قياس أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر وفق نموذج بارو :

بعد تحديد العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، نود تحديد العلاقة بين كل من نفقات التجهيز والتسيير بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاعتماد على نفس المعادلة السابقة.

أ – قياس أثر نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر وفق نموذج بارو :

لقياس أثر نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر، ننطلق من المعادلة السابقة، مع استبدال الإنفاق العام بنفقات التجهيز (Ge). لتصبح المعادلة كالآتي :

$$\text{Log } Y_t = \text{Log } A_t + \alpha . \text{ Log} K_t + \beta . \text{Log} L_t + \gamma . \text{ Log } Ge_t .$$

وبالاعتماد على قاعدة البيانات الموجودة في الجدول (06)، واستبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائيا، تكون معادلة الانحدار المقدرة على النحو التالي :

$$LOG(Y) = 4.595473+1.293294*LOG(L) +0.227394*LOG(Ge)$$

$$(0.347737) \qquad (0.408634) \qquad (0.083125)$$

F= 175.14 R^2= 0.9777 $\overline{R^2}$= 0.9721 R = 0.9887 D-W= 2.78

أولا :اختبار فرضيات النموذج :

يشير معامل التحديد المقدر بـ 0.9777 إلى أن حوالي 97.77 % من التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغير في العمالة ونفقات التجهيز. كما أن معاملات المعادلة تتمتع بمعنوية إحصائية وهي ذو مصداقية وفعالية عالية.

ثانيا :التحليل الاقتصادي:

بفحص نتائج هذا التقدير يتضح أن نفقات التجهيز تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الأول بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الثاني بـ 0.23 دينار جزائري. غير أن مساهمة نفقات التجهيز تأتي بعد حجم العمالة في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي .

ب– قياس أثر نفقات التسيير على النمو الاقتصادي في الجزائر وفق نموذج بارو :

لقياس أثر نفقات التسيير على النمو الاقتصادي في الجزائر، ننطلق من المعادلة الأساسية (الأولى)، مع استبدال الإنفاق العام بنفقات التسيير (Gc). لتصبح المعادلة كالآتي :

$$\text{Log } Y_t = \text{Log } A_t + \alpha . \text{ Log} K_t + \beta . \text{Log} L_t + \gamma . \text{ Log } Gc_t .$$

وبالاعتماد على قاعدة البيانات الموجودة في الجدول (06)، تبين أن نفقات التسيير ذو دلالة إحصائية غير معنوية، وبالتالي فهي غير مؤثر جوهريا في الناتج المحلي الإجمالي في الآجال الطويل، ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى انعدام الفعالية وضعف الحوكمة في صرف هذا النوع من النفقات .

خاتمة :

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نستعرض أهمها في النقاط التالية :

– يعد الإنفاق العام محركاللنموالاقتصاديإذيسهمفيزيادةالقدراتالإنتاجيةللاقتصادالمحلي،وذلك إذاماوجه بصورةصحيحةنحوقطاعاتالاقتصادالمهمة؛

– النموالاقتصاديفيالجزائرمرتبطبالظرفالبترولياالعالمي،الذيلاتسيطرالجزائرعلىآلياته(عملياتالبيع،مستوىالأسعار..)، وبذلكيظلالنموالاقتصاديتابعاللتقلباتالسائدةعلىمستوىالأسواقالدولية؛

– تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في الجزائر ضعيف نوعا ما، وذلك نظرا لكون قطاع المحروقات يعد المساهم الرئيسي في معدل النمو، وأن قطاع المحروقات يتأثر بعوامل خارجية (تأثير الإنفاق عليه ضعيف) ؛

– تؤثرنفقات التجهيز إيجابا في النمو الاقتصادي على المدى الطويل لحالة الاقتصاد الجزائري.

– لا يتوافق الطرح النظري لتأثير الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) على التعليم والتكوين والصحة والعمالة في توسيع حجم الناتج المحلي الإجمالي مع الواقع العملي لحالة الاقتصاد الجزائري ؛

– هناكعلاقةطويلةالمدبينالناتجالوطنيالإجماليوالعمالةفي الجزائرخلالفترةالدراسة ؛

– عموما هناك توافق جزئي لنموذج بارو على الاقتصاد الجزائري للفترة 2001– 2011 ؛

– غيابإستراتيجيةاقتصاديةواضحةوشاملةتعملخاصةعلىإزالةمختلفالاختلالات،والقضاءعلىكلالعراقيلالتيتحولدونردا لاعتبارلجهازالإنتاجالوطني،وتعبئةكلقدراته،وتمكينهمناستغلالالمزاياالنسبيةالمتاحة،ليكونأكثرفعاليةوتنافسية؛

– لاشـــــــــــــــكأنالجهودالتيبذلتهاالجزائر لتـــــــــــــــــــدعيم معـــــــــــــــــــدلات النموعلىمدارالعشريةالأولىمنالألفيةالثالثةجدمعتبرة،وهوماجسدتهالمخططاتوالبرامجالتنمويةوالتيمافتئتتتضاعفمنسنةإلىأخر،وم عذلكتبينمنخلالهذهالدراسةضعفالنتائجالمحققةمقارنةإلىحجمالإمكانياتالمرصودة.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، نقترح بعض التوصيات نوجزها فيما يلي :

– ينبغي أن تتركز جهود الاستثمار العام في البنية التحتية المادية والاجتماعية التي تكمل الاستثمار الخاص عوض أن تزيحه ؛

– التحكمالجيد في برامجالإنفاقالعاممن خلال الفاعلية وتوفير آليات الحكم الراشد والصارم للأموال العمومية والرقابة والمحاسبة لتحقيق الأهدافالاقتصاديةمنبينهاالنموالاقتصادي؛

– إن تحقيقمعـــــــدلات نمـــــــو اقتصـــــــادي مرتفعـــــــة لا يتوقففقطعلىالتوســـــــــعفيالإنفاقالعام، بلينبغيأنيترافقهذاالتوسع،بآلياتلترشيدالإنفاقالعامتضـــ

– إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تؤدي إلى إيجاد السبل الكفيلة بتفعيل دور الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، والاستفادة من المنظمات والخبرات الدولية بهذا الخصوص .

الهوامش والمراجع :

[i] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل، الأردن، 2007، ص: 53 .

[ii] فلح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص: 89 .

[iii] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 347.

[iv] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص: 252.

[v] المرجع السابق لـ دراوسي مسعود، ص: 351.

[vi] المرجع السابق لـ وليد عبد الحميد عايب، ص: 252 .

[vii] ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، الجماهيرية الليبية، 1994، ص:64.

[viii] بنعزةمحمد، ترشيدسياسةالإنفاقالعامبإتباعمنهجالانضباطبالأهداف(دراسةتقييمية لسياسةالإنفاقالعامفيالجزائرخلالالفترة 1990/2009)، مذكرةتخرجلنيلشهادةالماجستيرفيإطار مدرسةالدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،تخصصتسييرالماليةالعامة،2009/2010،جامعةتلمسان،ص – ص: 59 – 62 .

[ix] نادرة نوفان مريان، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية قياسية (1975-1996)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1999، ص: 22.

[x] المرجع السابق لـ نادرة نوفان مريان، ص: 22.

[xi] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص- ص:71 - 74 .

[xii] محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنى التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، ص –ص: 113 – 114.

[xiii] المرجع السابق لـ محمود محمد داغر وعلي محمد علي، ص: 114.

[xiv] بن عزة محمد، أثاربرامجالإنفاقالعامعلىالنموالاقتصادي :تحليلإحصائي، أثاربرامجالإنفاقالعامعلىالنموالاقتصاديتحليلإحصائيلأثربرامجالإنفاقالاستثماريعلىالنمو الاقتصاديفيالجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، المنعقد يومي 12/11 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،ص:09.

[xv] محمدمسعي، سياسةالإنعاشالاقتصاديفيالجزائروأثرهاعلىالنمو،مجلةالباحث،عدد10، 2012، ص: 151.

[xvi] لمزيد من التفصيل ارجع إلى : - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 230.

[xvii] القينعي عزالدين، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013/2012، ص: 299.

[xviii] يعدالبرنامجالتكميليلدعمالنموبرنامجاغيرمسبوقفيتاريخالجزائرمنحيثقيمتهوالتيبلغتفيشكلهاالأصلي4203مليارد ج، حيثأضيفلهبعدإقرار هبرنامجينخاصين،أحدهمابمناطقالجنوببقيمة432مليارد جوآخرمناطقالهضابالعليابقيمة668مليارد ج،زيادةعلىالمواردالمتبقيةمنمخططدع مالإنعاشالاقتصاديوالمقدرب1071مليارد ج، والصناديقالإضافيةالمقدرةب1191مليارد جوالتحويلاتالخاصةبحساباتالخزينةبقيمة 1140مليارد ج،وعليهاالمجموعالنهائيلقيمتهيصبح8705مليارد ج .

[xix] تم الاعتماد على الإصدار:for Windows version 4Eviews .